

قياس العلاقة السببية للمرونة المالية و المخاطرة المصرفية**دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية و الإماراتية****Relationship of Financial Flexibility and Banking Risk Measuring the Causality****An applied comparative study of a sample of Iraqi and Emirati banks****م.م آيات حسين الخفاجي****أ.د حيدر يونس الموسوي****Ayat Hussein Al-Khafaji****Prof- Haider Younis al-Musawi****ayat.hussen@yahoo.com****Haideruk2010@gmail.com****المخلص**

يسعى البحث الى معرفة مدى أهمية المرونة المالية و علاقتها بالمخاطرة المصرفية في المصارف و يتم ذلك من خلال دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المرونة المالية من خلال مؤشراتنا (الرافعة المالية , نسبة الرصيد النقدي, نسبة التوظيف) كمتغير مستقل و المخاطرة المصرفية كمتغير تابع بمؤشراته (مخاطرة الائتمان , مخاطرة السيولة , مخاطرة رأس المال , مخاطرة السوق). و تحددت مشكلة البحث بطبيعة العلاقة بين المرونة المالية و المخاطرة المصرفية التي تعد مشكلة بحد ذاتها . و تم دراسة الأساليب المتبعة في المصارف لمواجهة المخاطر و معرفة المدى الذي يمكن فيه تطبيق مؤشرات المرونة المالية في المصارف , و معرفة ما مستوى العلاقة بين مؤشرات متغيرات الدراسة وطبيعتها . و تم اختبار هذه العلاقة بين المصارف العراقية و المصارف الإماراتية باستخدام البيانات المالية الفصلية للمدة (2011-2018) و طبقت الدراسة على عينة مكونة من (32) مشاهدة و قد سعى البحث لاختبار الفرضية المتعلقة بعلاقة السبب بين متغيراتها من اجل الوصول الى الغايات والاهداف و تشخيص مستوى ودور المرونة المالية في المصارف عينة البحث, وتحديد الآليات والممارسات التي تركز عليها متغيرات البحث, ولأجل معالجة البيانات تم استخدام اختبار كرانجر للعلاقة السببية (Granger Casualty).

الكلمات الافتتاحية : المرونة المالية , المخاطرة المصرفية**Abstract**

The research seeks to know the importance of financial flexibility and its relationship to banking risk in banks and this is done through studying the causal relationship

between variables of financial flexibility through its indicators (financial leverage, cash balance ratio, employment rate) as an independent variable and banking risk as a variable dependent on its indicators (risk) Credit, liquidity risk, capital risk, market he research problem was determined by the nature of the relationship between risk). financial flexibility and banking risk, which is a problem in itself. And the methods used in banks to study the risks and knowledge of the extent to which indicators of financial flexibility can be applied in banks were studied, and what is the level of relationship between indicators of the study variables and their nature? This relationship was tested between Iraqi banks and Emirati banks using the quarterly financial statements for the period (2011-2018) and the study was applied to a sample consisting of (32) views. The research sought to test the hypothesis related to the cause relationship between its variables in order to reach the goals and objectives and diagnose the level and role Financial flexibility in the banks, the research sample, and specifying the mechanisms and practices that underpin the research variables. In order to process the data, the Cranger Casualty test was used.

Key words: Financial Flexibility, Banking Risk

المقدمة

إن ارتفاع المخاطر وتعددتها بالنسبة للمؤسسات المالية جعلت انظمتها معرضة للانهييار ما لم تستطيع أدائها من مواجهة هذه المخاطر والتصدي لها، وتعد المصارف من اكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر المالية لانها تعمل في بيئه ذات تطور مالي واتساع كبير في مختلف بلدان العالم، وان السياسات والانظمة التي تحكم عمل المصارف هي سياسات عالمية تنطبق على جميع المصارف في كافة البلدان، لذلك فان المخاطر التي تصيب المصارف في الدول المتقدمة وتحدث الأزمات ينعكس اثرها في أغلب المصارف في الدول المتقدمة والنامية. وقد تم اعتماد المصارف العراقية و الاماراتية لما لها من خصائص و سمات تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الاخرى ، و قد تم اختيار عينة من (4) مصارف ببيانها الفصلية ، وبسلسلة زمنية امتدت (2011 - 2018) وذلك لما تحتويه من مشاكل عند الأطلاع على المصارف العالمية وتخلفها عنها. وقد تناول البحث متغيرين في غاية الاهمية في الفكر المالي والمصرفي هما المرونة المالية والمخاطرة المصرفية وكيف يسيران جنباً الى جنب لتحقيق افضل النتائج وتحقيق اهداف المصارف التي تطمح اليها . وذلك من خلال توفير سبل التصدي للمخاطر المناسبة للمصرف وكذلك توفير الطرق التي تعالجها وتتجنبها مستقبلاً لتحقيق المرونة المالية .

المبحث الأول : منهجية البحث**أولاً : مشكلة البحث**

تمثل المصارف هي الجزء الاهم و الركيزة الاساسية للنظام المالي لأي بلد . و قد تطور هذا القطاع بصورة سريعة نتيجة التقدم التكنولوجي و نمو الشركات و اتساع انشطتها الذي أجبر المصارف على ان تتجاوز الدور التقليدي في عملها و ان تستحدث تقنيات حديثة في معاملاتها اليومية .و يجب عليها ان تتسم بالمرونة بكافة أشكالها و خاصة المرونة المالية . و لما كانت المرونة المالية تمثل قدرة المؤسسات المالية على الاستجابة للتدفقات النقدية غير المتوقعة أو الفرص الاستثمارية , فإمكانية تعرض هذه المصارف الى مخاطر كبيرة جدا نتيجة طبيعة عملها , و بالتالي فأن العلاقة بين المرونة المالية و المخاطرة المصرفية بحد ذاتها تعد جدلية . و يمكن صياغة مشكلة البحث بمعرفة ما هو اتجاه العلاقة بين المرونة المالية و المخاطرة المصرفية و هل هي سببية ؟

ثانياً : أهمية البحث

ان متغيرات المرونة المالية و المخاطرة المصرفية لم تحظ بأهمية لدراستهما معا على المستوى العربي أو العراقي , و من خلال الاطلاع على شبكة المعلومات الدولية (Internet) لم تتوفر أية دراسة تربط بين هذه المتغيرات على وجه التحديد . ذلك ان يكون حافزا لتطبيق هذه الافكار على الواقع العربي و العراقي و البحث في هذه العلاقات لمتغيرات مصرفية غاية في الاهمية و أثرها لعينة من المصارف الإماراتية و العراقية . بذلك تكمن الاهمية العلمية للبحث بالنظر لأهمية المتغيرات المبحوثة أذ ركز البحث على متغيرين هما المرونة المالية و المخاطرة المصرفية , و هي تعد توليفة جيدة لدراستهما في المصارف . كما عالج هذا البحث مشاكل فعلية وواقعية ضمن القطاع المصرفي و هي تتطلب وضع حلول مناسبة و محددة من خلال إدارة المصارف التي يتوجب عليها وضع الحلول اللازمة للحد من المخاطرة المصرفية من خلال توظيف متغيرات المرونة المالية , و كذلك تأكيد الالتزام باليات إدارة هذه المخاطر . بذلك وفر أطارا عمليا لأنموذج عربي و عراقي في تفسير آلية تقليل المخاطرة المصرفية عن طريق اتباع الاسس العلمية المتمثلة في توظيف متغيرات المرونة المالية و إدارة المخاطر التي تتعرض لها تلك المصارف .

ثالثاً : أهداف البحث

استرشادا بمشكلة الدراسة و تناغما بأهميتها التي أفرزتها أدبيات متغيرات الدراسة , فقد تجلى الهدف الرئيس للدراسة هو التحقق من العلاقة السببية بين متغيرات المرونة المالية و تأثيرها بالمخاطرة المصرفية من خلال عرض أطار معرفي لمتغيرات الدراسة (المرونة المالية , المخاطرة المصرفية) بمضامينها الفرعية من خلال تتبع المسارات الفكرية للأدبيات المتخصصة و تجذير المعرفة من هذه الادبيات لتأصيل مفاهيم تصف الاتجاهات

التفسيرية لتلك المتغيرات و تصف آراء الباحثين بصدها وفق مجال معرفتهم و مستوى تحليلهم لمضامينها و أبعادها . و التعرف على مؤشرات المرونة المالية و مقاييسها في المصارف.

رابعاً : فرضية البحث

تعد الفرضيات حلول اولية او مؤقتة و يتم اختبارها بمختلف الاساليب و الوسائل الاحصائية للتأكد من صحتها أو نفيها . و تكمن فرضية البحث :

➤ هل توجد العلاقة السببية بين المرونة المالية و المخاطر المصرفية . ؟

المبحث الثاني

الجانب النظري

أولاً : المرونة المالية

1- مفهوم المرونة المالية

برزت الكثير من المفاهيم والمصطلحات على الساحة المالية في العقود الأخيرة و جاءت تلك المفاهيم نتيجة التطور الذي لحق بالقطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي على وجه التحديد , و من بين اهم تلك المفاهيم المرونة . إذ استخدم مفهوم المرونة على نطاق واسع في اللغة العامة , و حدد قاموس أكسفورد الجديد للغة الإنكليزية مصطلح المرونة على أنه " الجهوزية أو القدرة على التغيير والتكيف مع الظروف المختلفة" (Oxford,2011:157). وتم تعريف المرونة المالية على أنها " قدرة المؤسسة على الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة ما لتعظيم التدفقات النقدية لمواجهة التغيرات غير المتوقعة أو في مجموعة من الفرص الاستثمارية. يأخذ هذا التعريف في الاعتبار البعد الزمني استجابة للتغير والبُعد المقصود. Mizerka& (Choudhry:2018, 45) و ايضا تم تعريفها على انها " قدرة المؤسسات المالية على توفير النقدية اللازمة مع الحفاظ على قابلية الدين لضمان عدم تأثرها بالصدمات غير المتوقعة فضلاً عن زيادة قابليتها على استثمار الفرص مما يتيح للمؤسسة الاستجابة الفعالة وبالتالي زيادة قدرتها على التخفيف من الآثار السلبية للضائقة المالية." (الجبوري , 2018 : 36) . وبناء على التعاريف السابقة لابد من وضع تعريف أشمل عن المرونة المالية أنها " قدرة المؤسسات المالية في مواجهة حالات غير متوقعة او مخططة سواء بالاستثمار او العجز و في حالات الركود أو الانتعاش الاقتصادي و المالي و تتأثر المرونة المالية بعوامل عديدة من أهمها إدارة النقد و توقيت التدفقات النقدية و غيرها من العوامل" .

2-- نظرية المرونة المالية

تعتمد نظرية المرونة المالية على إطار مفاهيمي متقدم في مجال البحث الشامل في هيكل رأس المال. و ترجع الافتراضات الرئيسية لهذه النظرية إلى عام 1962 إذ يقول (Chandler and Kirkland) أن القرار الاستراتيجي (بما في ذلك خيارات هيكل رأس المال) هو مسألة عدم اليقين من الظروف الخارجية. ولاحظ كل من (Donaldson and Agapos) عام 1971 في دراستهما المرونة في تمويل منظمات الأعمال ، ووجدوا أن المديرين الماليين لا يركزون على الاستعادة المثلى من الدين (كما تنبأت به نظرية التبادل Tradeoff-theory) ، بل على حجم الدين الذي لا يستخدم كحاجز ضد الأحداث المستقبلية غير المتوقعة. وهذا يدل على أن المرونة المالية ليست فكرة برزت في العقد الأخير ، بل هي نظرية حظيت باهتمام أقل مقارنة بنظريات هيكل رأس المال. وهناك موافقة عامة على أن الواقع يتميز بعدم اليقين بشأن التدفقات النقدية وعمليات الاستثمار في المستقبل . (Killi & et.al.,2011:2) وفي ثمانينيات القرن العشرين أدرك الباحثون والمديرون أن هناك تحديات هائلة تواجه الإدارة العليا في التمويل وأصبحت مهمتهم تمكين المؤسسات المالية من الحصول على تصنيفات ائتمانية جيدة وحماية أنفسهم ضد تغيرات العالم المالي المفاجئ . وهنا يظهر دور مركزي لمفهوم المرونة ، فالمرونة ليست مهمة فقط في مجال التمويل ، ولكن أيضا في المجالات الوظيفية الأخرى للأعمال التجارية ، لذلك يكون للمرونة دوراً رئيسياً في نجاح المؤسسات وبقائها ولاسيما المؤسسات المالية عامة و المصارف خاصة . (Byoun, 2009:63) .وان نظرية المرونة المالية ما هي ألا تطور للركود المالي .أذ تعد محددا أكثر أهمية بالنسبة الى المدراء الماليين عند اتخاذهم قرار يتعلق بالهيكل الأمثل لرأس المال . (Graham &Harvy,2001: 3). وتستند نظرية المرونة المالية على الأبحاث في مجال نظريات هيكل رأس المال ، بدءا من نظرية Modigliani and Miller ، إذ أصبحت نظريات قرار هيكل رأس المال أكثر واقعية من خلال النظر إلى عيوب السوق لفهم سلوك المؤسسات "الحقيقي". وفي الوقت الحاضر ، ظهرت نظرية المرونة المالية التي تنتظر إلى عدم اليقين المستقبلي للمؤسسات و أنها تحاول إلقاء الضوء على هيكل رأس المال من خلال الحفاظ على مرونة مالية ،بذلك تتمكن المؤسسات من الاستجابة الناجحة لفرص الاستثمار و ان كانت الصدمات الخارجية سلبية و تؤثر على الوضع الاقتصادي . ومع ذلك ، لا يزال المديرون والباحثون ينتظرون نظرية مقبولة عامة تشرح قرارات الهيكل المالي للمؤسسة. (Supervisor, 2010 : 6)

3- مصادر المرونة المالية

بات من الضروري دراسة المصادر المختلفة للمرونة المالية مع أهميتها ودرجة تأثيرها من أجل تحديد كيفية تحقيق المؤسسات المرونة المالية لمواجهة الصدمات السلبية والكساد والحالات ذات النمو المرتفع. لذلك ، من المهم التمييز والتحقق من مصادر المرونة المالية مع التكاليف والمنافع المرتبطة بها من أجل توفير فهم كامل لهذا المفهوم الحيوي.

أ- الحيازات النقدية و إدارة السيولة

يعد النقد مصدرا مهما للقوة و الفاعلية للمؤسسات المالية على الرغم من أن المؤسسات المالية تحتفظ بجزء صغير جدا من النقد من إجمالي الموجودات المتداولة. إذ يمثل النقد بداية ونهاية كل دورة لرأس المال العامل , والنقد هو الذي يحافظ على استمرار العمل. ومن ثم ، يتعين على كل مؤسسة أن تحتفظ بالنقود اللازمة لوجودها. وعلاوة على ذلك ، فإن "التداول المنتظم للنقد في جميع العمليات التجارية هو أساس ملاءة الأعمال ومع ذلك ، يتم التعامل مع النقد مثل أي موجودات أخرى للمؤسسة كأداة للربح. " (Hovakimian,2009:48) . ويشير مصطلح إدارة النقد إلى إدارة الموارد النقدية بطريقة يمكن من خلالها تحقيق أهداف العمل المقبولة بشكل عام. في هذا السياق ، يمكن توحيد أهداف المصرف التي تتمثل بتحقيق الاتساق بأقصى قدر ممكن بين الربحية والسيولة. ويمكن تعريف إدارة النقد بأنها قدرة الإدارة على إدراك المشاكل المرتبطة بالنقد والتي قد تؤثر في سياق العمل المستقبلي ، وإيجاد الحل المناسب لكبح هذه المشاكل حين ظهورها ، وأخيراً تفويض هذه الحلول إلى الإدارة المختصة . (Brown,2011:17) . أما إدارة السيولة فهي تساعد على إقامة توازن بين السيولة والربحية لضمان الأداء المتزن للمؤسسة المالية من أجل تحقيق أهداف أعمالها. إذ تعد السيولة في القطاع المصرفي عاملاً رئيساً لأن المصرف يحتاج إلى ضمان احتفاظه بما يكفي من النقد أو الموجودات السائلة الأخرى لوفاء بالتزاماته تجاه المودعين ولتلبية الطلب على القروض للعملاء. وبشكل أساسي ، يجب أن يكون المصرف قادراً دائماً على تلبية التدفقات النقدية المتوقعة . وهناك مهمتان أساسيتان بشكل خاص في سياق السيولة المصرفية : أولاً ، هناك مبادلة بين السيولة والربحية. ثانياً ، احتياطات المصارف تعتبر تأمين ضد التكاليف المرتبطة بتدفقات الودائع الخارجية. (Casu & et.al. 2006:228) . أن السبيل الوحيد لتوفر المرونة المالية هو تحديد السيولة . بذلك فإن قدرة المؤسسات المالية على الاحتفاظ بالسيولة و قدرتها على الاقتراض بمعنى أنها تملك مرونة مالية ، و تأتي هذه المرونة من قدرة المؤسسات المالية من الدخول الى اسواق رأس المال بسهولة و كذلك قدرتها على اصدار السندات (Van Horen,2002:483) . وتعد النقدية مصدر مهم للمرونة المالية ، إذ تمثل النقدية و السيولة بنوعها الداخلية و الخارجية خطوط ائتمان مهمة للمؤسسات المالية. و لذلك تعد المرونة المالية وثيقة تأمين ضد النقص في السيولة . (Campell& et.al. ,2007:69) .

ب- هيكل رأس المال والديون

تعد المرونة المالية المحدد الأكثر أهمية لهيكل رأس المال ، وبالتالي يمكن الحصول على المرونة من خلال سياسة هيكل رأس المال. ومن خلال الحفاظ على مصادر رأس المال الخارجي منخفضة التكلفة ، وان الحفاظ المؤسسات المالية على هيكل رأس مال أمثل يحافظ بدوره على المرونة المالية. (Graham and Harvey 2001:98) . وفي نظرية المبادلة Trade-off theory ، يتم تحديد المقدار الأمثل لرأس المال الخارجي في هيكل رأس مال المؤسسة من تكاليف وفوائد الرافعة المالية. و بذلك فإن الهيكل الأمثل لرأس المال بالنسبة للمؤسسة هو المبادلة بين التكاليف المرتبطة بحيازة مبالغ زائدة من الديون ، وفائدة الحاجز الضريبي. وبافتراض أن نسبة

الرافعة في المؤسسة ثابتة من منظور طويل الأجل ، فإن نظرية المبادلة تعني بالتالي الارتداد ، أي أن الانحرافات المؤقتة السابقة للأهداف الطويلة الأجل ينبغي إعادة موازنتها مع مرور الوقت. ومع ذلك ، أظهرت الأبحاث التجريبية أن المؤسسات لاحظت ان نسب الدين تختلف اختلافا كبيرا من المتوقع نظريا. (Fama & French,2001:34) و تلعب المرونة المالية دوراً هاماً في خيارات هيكل رأس المال. من خلال الحفاظ على مستويات منخفضة من الرافعة المالية على النحو الأمثل في معظم الفترات ، و يجب أن تكون المؤسسات قادرة على الحفاظ على قدرة الديون في فترات الاحتياجات الرأسمالية العالية لتمويل الاستثمارات المستقبلية أو فرص النمو. وأذ تخلق المؤسسات مرونة مالية عندما تواجه تقلبات في كل من التدفقات النقدية والفرص الاستثمارية الموضوعية من أجل تجنب الاستثمار المكلف. (DeAngelo,2011:245) . و بذلك يمكن أن القول إن السياسة المالية المثلى للمؤسسات يجب ان تتكون من رافعة منخفضة وطويلة الأجل تحافظ على قدرة الديون ، مع الأخذ في الاعتبار تكلفة تخزين الأموال النقدية بسبب تكاليف الوكالة والضرائب عن طريق تقسيم الدين إلى جزأين منفصلين. ، أذ تتكون نسبة الرافعة المالية للمؤسسة من مكونات دائمة ومؤقتة على حد سواء ، و تبين ان قضايا الديون المؤقتة هي مصدر هام للاستفادة المالية. وبناءً على ذلك ، فإن المؤسسة تستجيب بشكل استباقي لخدمات الفرص الاستثمارية المحددة وتدفقاتها النقدية ، بسبب قضايا الديون / أو إعادة الشراء. (DeAngelo & DeAngelo, 2007:167) و في الادب المالي يعد الدين المصدر الرئيس للمرونة المالية ويستند استخدامه كمصدر للتمويل على دوافع رئيسية (Denis & McKeon, 2009:143) .

1. القيام بالاستثمارات .

2. زيادة رأس المال لضمان الأعمال اليومية .

3. تخفيض التغطية في الربحية التشغيلية .

4. استخدام الدين لتعويض المساهمين .

و بالتالي ، أن عمل المؤسسات المالية يحتاج الى الاموال لتحقيق الاستقرار المالي و التوسع في الاستثمارات . و بذلك ستكون بحاجة الى زيادة رأس مالها و ان تجعل الديون أقل في ميزانيتها العمومية لكي تكون قادرة على سد النقص الحاصل في رأس المال و ذلك عن طريق الاقتراض ، و عند وضع كل هذه الافكار معا ستؤدي الى هدف محدد و هو الحفاظ على المرونة المالية . (Brigham & Ehrhardt ,2008 :420)

ج- مصادر أخرى للمرونة المالية Other sources of financial flexibility

من الناحية النظرية ، لدى المؤسسات مصادر أخرى للمرونة المالية تسمح لها بإدارة العجز المالي دون تخفيض أرباح الأسهم أو الاستثمار. وعلى سبيل المثال ، تقوم العديد من الدراسات بتحليل محددات الموجودات النقدية وتزعم أن المؤسسات التي تعاني من تقلبات عالية في التدفقات النقدية يجب أن تحافظ على أرصدة نقدية أعلى . فإذا كان الأمر كذلك ، فإن المؤسسة التي تواجه نقصاً في السيولة النقدية يمكن أن تتجنب خفض توزيعات الأرباح

والاستثمار من خلال الحد مؤقتاً من رصيدها النقدي. ومع ذلك ، أن الحفاظ على أرصدة نقدية عالية أمر مثير للمشاكل لأن هذه الأرصدة تزيد من تكاليف الوكالة المتوقعة. (DeAngelo & DeAngelo ,2006:8).

4- استراتيجيات المرونة المالية

تعمل المؤسسات المالية على تحقيق المرونة المالية من خلال عدة طرق أهمها تشكيل هيكل رأس المال وإدارة النقد وإنشاء "الاعتماد المتبادل" بين القرارات المالية والاستثمارية. وان المرونة المالية تتحقق من خلال الحفاظ على سياسات الرافعة المالية التي تعتبر هي الأكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات المالية . و بعد الأزمة المالية الأخيرة كتجربة طبيعية ، يظهر أن وضع المرونة المالية يتيح للمؤسسات الحد من التأثير السلبي لصدّات السيولة على قراراتها الاستثمارية. وأن المرونة المالية ترتبط بقدرة المؤسسات على القيام بالاستثمار في المستقبل ، على الرغم من أن الاحتكاكات في السوق تعوق فرص النمو المربحة المحتملة . (Ferrando & et.al. , 2014 :2).
وضح (Vaan,2011:8) هناك استراتيجيتان تقودان المؤسسات المالية إلى المرونة المالية :

أ- اعتماد هيكل رأس مال محافظ

هذه الاستراتيجية تركز على عدم لجوء المؤسسات المالية الى التمويل الخارجي عند تمويل استثماراتها و يكون اعتمادها على التمويل الداخلي ، وكذلك لا ينبغي للمؤسسات المالية تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها من خلال الدين ، لأن في ذلك مخاطرة و تتمثل هذه المخاطرة بتكاليف الضائقة المالية و عدم قدرتها على تمويل الفرص الاستثمارية المربحة . و تظهر هذه المخاطرة خاصة عند تجاوز مستوى معين من الدين . فعدم اعتماد المؤسسات المالية على الديون في هيكل رأس مالها هذا يمنع تكبد التكاليف و يحافظ على تمويل الفرص الاستثمارية المربحة . و ان اعتماد المؤسسات المالية على هيكل رأس مال محافظ سينتج عنه مرونة مالية و ذلك بسبب :
(Zenner&et.al.,2008:5)

- ان توافر الأموال الداخلية للمؤسسات المالية يجعل من السهل تمويل الاستثمارات وتحمل الصدمات السلبية للتدفقات النقدية .
- يجب على المؤسسات المالية حماية حقوق ملكية المساهمين من الانخفاض لأن هناك مدفوعات تلتزم بها المؤسسات لمقدمي رأس المال .
- هيكل رأس مال المحافظ يجعل المؤسسات المالية تعمل على جذب الاموال الخارجية بأسهل وأقل تكلفة مما يجعلها توفر المرونة عند تمويل العمليات والاستثمارات و مواجهة صدمات التدفق النقدي السلبية.

ب- الحد من تقلبات التدفقات النقدية reducing cash flow volatility

تحاول المؤسسات المالية أيضاً أن تصبح أكثر مرونة من الناحية المالية عن طريق الحد من تقلب التدفقات النقدية ، فإننا نعني اعتماد استراتيجيات تسهل نمط دخل المؤسسة . و باعتماد هذه الاستراتيجيات ، يمكن

للمؤسسات أن تخفض تكاليف الضائقة المالية وتخفيض احتمال عدم القدرة على تمويل الاستثمارات عند مواجهة صدمات التدفق النقدي السلبية بتكلفة أقل من إصدار اسهم.

5- مقاييس المرونة المالية

وتحاول بعض البلدان الحفاظ على المرونة المالية من خلال استخدام السياسات المتعلقة بالتدفقات النقدية. واخرين يتبعون سياسة دين محافظة. وبعد التعبير عن الشكل العام للمرونة المالية ، تم تقديم أساليب القياس للمرونة المالية. وهناك طريقتان لقياس المرونة المالية وعلى النحو الآتي :

أ- نسبة الرافعة المالية Leverage Ratio

عندما تقترض إحدى المؤسسات المال ، فإنها تعد بإصدار سلسلة من السندات ذات الفائدة الثابتة ثم تسدد المبلغ الذي اقتترضته. وفي حالة ارتفاع الأرباح ، يستمر حملة السندات في تلقي مدفوعات الفائدة الثابتة فقط ، لذلك تذهب جميع الأرباح إلى المساهمين. وبالطبع ، يحدث العكس إذا انخفضت الأرباح. وفي هذه الحالة يتحمل المساهمون الجزء الأكبر من الخسارة. وفي الأوقات الصعبة ، فإن المؤسسة التي اقتترضت قد لا تتمكن من سداد ديونها. ثم تقلس ، ويفقد المساهمون معظم أو كل استثماراتهم. لأن الدين يزيد من عوائد المساهمين في الأوقات الجيدة ويقللها في الأوقات العصيبة ، لذلك يقال إنه يخلق رافعة مالية. إذ تقيس نسب الرافعة المالية مقدار النفوذ المالي الذي تتعامل معه المؤسسة . (Brealey & et.al.,2011:716)

يشير (هندي) بأن الرافعة المالية تمثل درجة اعتماد المؤسسة على تمويل موجوداتها من مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (قروض ، سندات ، أسهم ممتازة) و هذا يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك و كذلك يؤثر على درجة المخاطرة . (هندي ، 2005 : 177) . وأما (Koch) فيعرفها على أنها مزيج بين الدين وحقوق الملكية وتقلبات الأرباح المحتملة. و أن الرافعة المالية في المؤسسات و منظمات الاعمال و المصارف تعكس مدى تعرضها الى المخاطرة المالية ، أي تعكس مقدار التغير في العوائد الناتجة عن الأرباح التشغيلية للمؤسسات نتيجة التغير في نسبة الأرباح قبل الفوائد .

• نسبة مضاعف حق الملكية Multiplier Equity

تمثل مقياس لمدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل موجودات المؤسسات المالية (Saunders & Cornett,2009:393). و تحسب كالآتي :

$$\text{Multiplier Equity} = (\text{Total Assets}) / (\text{Total Equity Capital}) \times 100\%$$

• نسبة الدين الى حق الملكية

هي نسبة تستخدم لقياس الرفاعة المالية للمؤسسات المالية و تشير هذه النسبة الى مقدار الدين الذي تستخدمه المؤسسة لتمويل موجوداتها المتعلقة بقدر القيمة المتمثلة في حقوق المساهمين

$$\text{Debt/ Total Equity} = (\text{Total Debt}) / (\text{Total Equity})$$

ب- نسبة السيولة Liquidity Ratio

يستخدم المحللون الماليون المعلومات في الميزانية العمومية للمصارف لبيان المركز المالي وتقييم الملاءة المالية أو السيولة المالية. وبذلك تستخدم المصارف مجموعة من النسب المالية لقياس السيولة النقدية . وتمثل السيولة سيف ذو حدين , أذ أن زيادة أو انخفاض السيولة يؤثر على ربحية المصارف . ففي حالة زيادة السيولة لدى المصرف عن الحد الاقتصادي لها سوف يؤثر ذلك سلبا على ربحية المصرف . وكذلك ان انخفاض السيولة يمثل مؤشرا لضعف المصرف و قد يؤدي الى حالات من العسر المالي و هذا يدفع المودعين الى سحب ودائعهم. (الدوري , الحسيني , 2000 : 97) . وتعكس السيولة قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل باستخدام الموجودات التي يتم تحويلها بسهولة إلى أموال نقدية. ويشار إلى الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة على أنها موجودات سائلة ، وهي تدرج في البيانات المالية كموجودات متداولة. وغالباً ما يشار إلى الموجودات المتداولة برأس المال العامل لأن هذه الموجودات تمثل الموارد اللازمة للعمليات اليومية للاستثمارات الرأسمالية طويلة الأجل للمصارف . ويتم استخدام الموجودات المتداولة للوفاء بالتزامات قصيرة الأجل. و يشار إلى المبلغ الذي تتجاوز به الموجودات المتداولة المطلوبات المتداولة باسم صافي رأس المال العامل . (Drake,2004 : 3) و توفر نسب السيولة مقياس سريع وسهل الاستخدام من قبل المصرف . و من أهم و أبرز النسب التي تقيس السيولة في المصارف هي :

• نسبة الرصيد النقدي Monetary Fund Ratio

هذه النسبة تشير الى مدى قدرة الارصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف و التي تتمثل بالنقدية في الصندوق والنقدية في البنك المركزي و النقدية و الارصدة الموجودة في المصارف الاخرى بالإضافة الى المسكوكات الذهبية و العملات الاجنبية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة التزاماته المالية . و ان زيادة هذه النسبة تجعل المصرف قادر على زيادة التسهيلات الائتمانية لعملائه و كذلك خلق المزيد من الودائع و العكس صحيح .

(Rose,1991,141)

$$\text{(Monetary Fund Ratio= (Total Cash Assets)/(Deposits and the like$$

- نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio

من النسب التي تحدد قانونا في المصارف و هي تتراوح بين (30%-35%) كأدنى حد في العديد من الانظمة الاقتصادية , و يقوم البنك المركزي بالكشف المتواصل عن هذه النسبة و بصورة مستمرة . (قد تكون اربع مرات في الشهر) و تستخرج وفق المعادلة الاتية : (الحسيني , الدوري , 2000 : 97) .

$$\text{Legal liquidity ratio} = \frac{\text{Cash} + \text{Cash at the Central Bank} + \text{Investments} + \text{Discounted commercial papers}}{\text{Deposits and the like}}$$

- نسبة التوظيف (الاستثمار Investment Ratio)

تمثل هذه النسبة العلاقة بين القروض و السلف التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله الى أجمالي الودائع و تشير هذه النسبة الى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية احتياجات زبائنه و تلبية اجتياحات المؤسسات الاخرى من السلف و القروض و تستخرج وفق المعادلة الاتية :

$$\text{Investment Ratio} = \frac{\text{Advances and Loans}}{\text{Deposits and the like}}$$

- نسبة الاحتياطي القانوني Legal reserve ratio

تعتبر هذه النسبة الى حجم الارصدة الموجودة في البنك المركزي التي يمتلكها المصرف للوفاء بالتزاماته المالية في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها , و تمثل حجم الاحتياطيات المفروضة قانونا على الودائع و تحسب وفق المعادلة الاتية :

$$\text{Legal reserve ratio} = \frac{\text{Cash at the Central Bank}}{\text{Deposits and the like}}$$

ثانيا : المخاطرة المصرفية

1- مفهوم المخاطرة المصرفية

تشير العديد من الدراسات إلى أن مفهوم المخاطرة بدأ في بداية عام 1900, ولغويا أن كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني (Re-scass) , والذي يعبر عن حدوث انحراف غير متوقع في حالة ما . و اصطلاحا تم وصف مصطلح المخاطرة بأنها مقياس كمي تعكس مدى تعرض المؤسسة المالية الى الظروف المعاكسة . (Roberts , 2015 ; 17) . وترتبط المخاطرة ارتباطا وثيقا بروح المؤسسة المالية و عرفت المخاطرة المصرفية على انها " أنها المقياس النسبي لمدى التقلب في التدفقات النقدية للمصرف على المدى المتوسط و الطويل الاجل " (Greuning & Bratanovic, 2003 : و تم تعريفها من قبل (Koch, 2010: 286) " تشير الى

التقلب في القيمة السوقية للمصرف أو التقلب في العائد و عدم استقرارها . " و من المفاهيم اعلاه يمكن الوصول الى تحديد مفهوم المخاطرة المصرفية بصورة اكثر دقة يمكن ان تعرف " بأنها مدى احتمالية تعرض المصرف الى خسائر أو احداث غير متوقعة أو غير مخطط لها مما ينعكس على مؤشرات المصرف المالية .

1- انواع المخاطر المصرفية

تشير المخاطرة الى "احتمال الخسارة" possibility of loss ، والتي قد تكون خسارة مالية او خسارة للصورة أو السمعة. وان المصارف مثل أي منظمة تجارية أخرى تتعرض الى المخاطرة ، التي هي متأصلة في أي عمل تجاري وان كلما زاد الخطر ، زاد الربح . ولكن المخاطر العالية قد تؤدي أيضاً إلى ارتفاع الخسائر. وهناك عدة أنواع من المخاطر التي يتعرض لها المصرف و هي كالاتي :

أ- مخاطر الائتمان Credit Risk

تعد القروض أهم مصدر لإيرادات المصرف ، وأنها تشكل الجزء الأكبر من موجوداته . وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمصرف في تقديم القروض للزبائن و المؤسسات المالية الاخرى ، و أن هذه القروض تعرض المصرف الى مخاطر، و يتمثل الخطر الرئيسي في عدم تمكن العملاء من سداد هذا المبلغ إلى المصرف و تدعى هذه بمخاطر الائتمان . (Fight,2004:97) و تعتبر هذه المخاطر من أهم و اقدم المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، و تعرف "بأنها التقلبات المتوقعة في قيمة صافي الربح ورأس مال المصارف بسبب التأخر في سداد الديون أو عدم سدادها من قبل العملاء" . وعرفها (Koulafetis (33 : 2017 على أنها "الخسارة المالية للمصارف بسبب فشل العملاء في الامتثال للأحكام التعاقدية " .

ب- مخاطر السيولة Liquidity risk

لا يوجد إجماع عام على تعريف محدد للسيولة ، ويمكن تعريف مصطلح السيولة " بأنها قدرة المصرف بالحصول على النقد عند الحاجة " . وبالتالي ، يمكن إنشاء السيولة أما عن طريق الاقتراض أو تحويل الموجودات إلى نقد .وان تحديد مفهوم السيولة فقط على أنها "رصيد" من الأموال لا يستحوذ هذا المفهوم على جميع خصائصه بالكامل ، إذ يمكن أيضا تعريف السيولة كوسيلة لشراء الوقت ، اي التركيز على القيمة الزمنية للسيولة. و بذلك يشير هذا إلى أن السيولة ليست مجرد مفهوم أحادي البعد يتم تحديده فقط من خلال الكمية ولكن من المهم أيضاً أن تتضمن عنصر الوقت . وتعتبر السيولة مقياساً لقدرة المصرف بالحصول بسهولة على الأموال التي قد يحتاجها لتلبية التزاماته. و التي يمكن الحصول عليها من الحيازات النقدية المباشرة كالعملة أو في حساب البنك المركزي. و عادة ما تحتفظ المصارف بأوراق مالية يمكن بيعها بسرعة و بأقل خسارة ممكنة.(

(Castagna & Fede 63 : 2013)

ت- مخاطر السوق

أبرزت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) أهمية مخاطر السوق في عام 1993. وعرفت BCBS مخاطر السوق بأنها "مخاطر الخسائر داخل وخارج الميزانية العمومية الناشئة عن تحركات في أسعار السوق ، بما في ذلك أسعار الفائدة والصراف الاجنبي " . و من هنا توسع تعريف مخاطر السوق ليشمل "الخسارة المحتملة الناجمة عن التحركات غير المتوقعة في الأدوات المالية مثل أسعار الأسهم وأسعار الفائدة وهوامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع والأدوات المالية الأخرى التي يتم تحديد قيمها في السوق " . و ان الحركات غير المتوقعة تقلل من أرباح المصارف مما يؤدي إلى خسارة رأس المال " و تتعزز أهمية مخاطر السوق من خلال إدراجها في إطار عمل بازل 2 في عام 2006 (, Ab-Hamid& et.al) (BCBS 2006). (2 : 2017)

ث- المخاطر التشغيلية

تطور تعريف المخاطر التشغيلية بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية. في البداية ، تم تعريفه بشكل شائع على أنه كل نوع من أنواع المخاطر غير المحددة التي يواجهها المصرف. ومع ذلك مزيد من التحليل قد صقل التعريف إلى حد كبير. "تم تعريف المخاطر التشغيلية من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي - على أنها الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية." يتضمن هذا التعريف مخاطر قانونية ، لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة (1 : 2017, Yaseen)

ج- مخاطر رأس المال

يشير رأس مال الى المخاطرة على الأموال المخصصة لنشاط المضاربة والمستخدم في الاستثمارات ذات المخاطر العالية والمكافآت العالية. و يعد التنوع هو مفتاح الاستثمار الناجح لرأس المال المخاطرة ، حيث أن احتمالات كل استثمار غير مؤكدة بطبيعتها على الرغم من أن العوائد يمكن أن تكون أعلى بكثير من المتوسط عندما ينجح الاستثمار. علاوة على ذلك ، يحتاج المستثمر إلى ضمان اعتبار جزء فقط من إجمالي رأس المال رأس مال مخاطرة. في سياق رأس المال المغامر ، قد يشير رأس مال المخاطرة أيضًا إلى الأموال المستثمرة في شركة ناشئة واعدة ، ولكن غير مثبتة

رابعاً : عملية ادارة المخاطرة المصرفية واهم مراحلها

يمكن إرجاع إدارة المخاطرة المصرفية إلى أوائل القرن السابع عشر عندما أكد John Arbuthnot أن احتمال وقوع حدث يمكن حسابه . واستند هذا إلى نظرية الاحتمالات التي طورها سابقاً Pascal في عام 1657 وتؤكد هذه النظرية على أن النتائج المحتملة لحالة غير معروفة يمكن ترجمتها إلى حالة معروفة من خلال الحساب

والقياس. و في أوائل القرن سرعان ما دخلت نظرية الاحتمالات الى جميع جوانب الحياة وأدخلت إلى عالم الاعمال (Miller& O'Leary,2008:952) .

وتعد إدارة المخاطر في المؤسسات المالية اليوم جزءاً رئيسياً من عمليات المؤسسات. و بما أن المصارف تنمو بشكل هائل في جميع أنحاء العالم ، لذلك تتعرض الى العديد من المخاطر التي لابد السيطرة عليها ومراقبتها وتقييمها بدقة . و قد تطورت المخاطر و اصبحت أكثر تعقيداً و هذا لا يتطلب فقط معلومات حول الأداء الاقتصادي السابق ولكن أيضاً معلومات حول ظروف السوق الحالية والتي تتضمن احتمال حدوث تغييرات غير متوقعة. وهكذا ، قد تطورت إدارة المخاطر ، وخاصة في المؤسسات المصرفية ، و اصبحت تتطلب اعتماد واستخدام أدوات وطرق متطورة لتعزيز دقة النتائج المستقبلية وإنتاج ويمكن تلخيص عملية إدارة المخاطر بالخطوات الثلاث التالية :

- a. تحديد وتقييم المخاطر المحتملة في الأعمال المصرفية.
 - b. وضع وتنفيذ خطة عمل للتعامل مع هذه الأنشطة وإدارتها التي تتكبد خسائر محتملة.
 - c. مراجعة ممارسات إدارة المخاطر والإبلاغ عنها باستمرار بعد وضعها موضع التنفيذ / التشغيل.
- و ان الغرض العام من عملية إدارة المخاطر هو تقييم الخسائر المحتملة للمصارف في المستقبل واتخاذ إجراءات تعويض لمعالجة هذه المشاكل المحتملة عند حدوثها. (Tursoy, 2018 : 1)

الجانب التطبيقي

أولاً: اختيار العينة والاساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

(1) عينة البحث : تم اختيار اربعة مصارف (بنك ابو ظبي التجاري ,بنك دبي الامارات الوطني ,مصرف بغداد الاهلي , مصرف الخليج التجاري) وهي صالحة من الناحية الاحصائية والمتغيرات هي :

✓ Y1 مخاطر الائتمان

✓ Y2 مخاطر السيولة النقدية

✓ Y3 مخاطر رأس المال

✓ Y4 مخاطر السوق

✓ X1 الرافعه المالية

✓ X2 نسبة الرصيد النقدي

✓ X3: نسبة التوظيف

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث (اختبار كرانجر للسببية)

يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد احد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية. وان مفهوم كرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين . و قدم كرانجر (Granger, 1969) تعريفا عمليا للسببية اذ عرضها كالاتي:

إذا كان المتغير X_t يسبب في المتغير y_t إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية y_t بدقة اكبر باستخدام القيم السابقة X_t أكثر من عدم استخدامها وعلى هذا فان التغيرات في X_t يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في y_t ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول ان X_t تسبب ب y_t وهذا يعني أن إضافة X_t الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يحوي القيم السابقة ل y_t يزيد من القوة التفسيرية للنموذج (Greene , 2000) ولأجراء اختبار كرانجر للعلاقة السببية (Granger Casuatty) باستخدام إحصائية اختبار F للقيود الخطية .

$$F = \frac{(SSR_r - SSR_s)/m}{SSR_s/(n - K_s)}$$

اذ ان:

SSR_r = مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد (وهو الذي يشترط أن تكون فيه قيود خطية وتتحول إلى نموذج برمجة خطية)

SSR_s = مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد (لايوجد فيه قيود)

K_s = عدد المعالم في النموذج غير المقيد

m = عدد القيود

N = عدد المشاهدات

وفق الفرضية الاتي:

$$H_0 : \sum_{i=1}^n P_i = 0$$

$$H_1 : \sum_{i=1}^n P_i \neq 0$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة $F (m, n-ks)$ الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني ان هناك علاقة سببية باتجاهين أي المتغير X_t يتأثر بالمتغير Y_t وبالعكس المتغير Y_t يتأثر بالمتغير X_t .

3- تحليل و تفسير العلاقة السببية للمصارف عينة البحث

مصرف بغداد الاهلي

مخاطر الائتمان Y_1

Pairwise Granger Causality Tests

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis
0.1149	2.36209	30	Y_1 does not Granger Cause X_1
0.6063	0.51525		X_1 does not Granger Cause Y_1

بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر الائتمان Y_1 على الرافعة المالية X_1 , اي بمعنى تغير متغير مخاطر الائتمان Y_1 لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية X_1 اي ان التغيرات السابقة في Y_1 لا تفسر التغيرات الحالية في X_1 من خلال مقارنة F المحسوبة (2.36209) وقيمة P -value (0.1149) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرافعة المالية X_1 لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان Y_1 اي ان التغيرات السابقة في X_1 لا تفسر التغيرات الحالية في Y_1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.51525) وقيمة P -value (0.6036) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

مخاطر السيولة Y_2

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2343	1.53867	30	Y_2 does not Granger Cause X_1
0.8995	0.10633		X_1 does not Granger Cause Y_2
0.5231	0.66515	30	Y_2 does not Granger Cause X_2
0.9415	0.06039		X_2 does not Granger Cause Y_2
0.8381	0.17790	30	Y_2 does not Granger Cause X_3
2.E-08	38.9666		X_3 does not Granger Cause Y_2

من خلال الجدول ليس هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد لا بالاتجاه الواحد ولا المعاكس ولا ايضا بالاتجاهين وهذا ما اشارة لها الدلالات والاختبارات الاحصائية انفة الذكر.

مخاطر رأس المال Y3

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4578	0.80621	30	Y3 does not Granger Cause X1
0.0059	6.35091		X1 does not Granger Cause Y3
0.0901	2.65439	30	Y3 does not Granger Cause X2
0.7102	0.34698		X2 does not Granger Cause Y3
0.9443	0.05748	30	Y3 does not Granger Cause X3
0.6589	0.42415		X3 does not Granger Cause Y3

من خلال الجدول ليس هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد لا بالاتجاه الواحد ولا المعاكس ولا ايضا بالاتجاهين وهذا ما اشارة لها الدلالات و الاختبارات الاحصائية انفة الذكر.

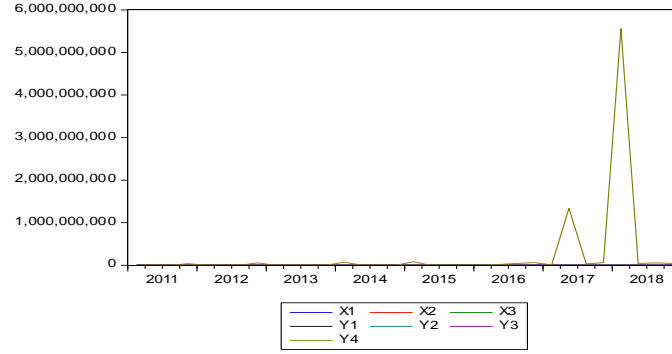
مخاطر السوق Y4

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0071	6.07892	30	Y4 does not Granger Cause X2
0.0099	5.58707		X2 does not Granger Cause Y4

بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر السوق Y4 على نسبة الرصيد X2, اي بمعنى تغير متغير مخاطر السوق Y4 تسبب تغير متغير نسبة الرصيد النقدي X2 اي ان التغيرات السابقة في Y4 تفسر التغيرات الحالية في X2 من خلال مقارنة F المحسوبة (6.07892)) وقيمة P-value هي (0.0071) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة معنوية , كما ان تغير متغير نسبة الرصيد النقدي X2 تسبب تغير متغير مخاطر السوق Y4 اي ان التغيرات السابقة في X2 تفسر التغيرات الحالية في Y4 من

خلال مقارنة F المحسوبة (5.58707)) وقيمة P-value هي (0.0099) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة معنوية. اي هناك علاقة باتجاهين.

و تمثل الاشكال الاتية كل الاختبارات المتاحة لمتغيرات الدراسة على مستوى العلاقة السببية



الشكل 1

الاختبارات الاحصائية لمصرف بغداد الاهلي

-2 مصرف الخليج التجاري

مخاطر الائتمان Y1

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7844	0.24519	30	Y1 does not Granger Cause X2
0.7621	0.27472		X2 does not Granger Cause Y1
0.4327	0.86637	30	Y1 does not Granger Cause X3
0.2309	1.55514		X3 does not Granger Cause Y1

بعد تخلف فترتين زمنيتين تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر الائتمان Y1 على الرصيد النقدي X2 أي بمعنى تغير متغير مخاطر الائتمان Y1 لا تسبب تغير متغير الرصيد النقدي X2 اي ان التغيرات السابقة في Y1 لا تفسر التغيرات الحالية في X2 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.24519)) وقيمة P-value هي (0.7844) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرصيد النقدي X2 لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان Y1 اي ان التغيرات السابقة في X2 لا تفسر التغيرات الحالية في

Y1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.27472)) وقيمة P-value هي (0.7621) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

اما اثر مخاطر الائتمان Y1 على نسب التوظيف X3 بمعنى اي تغير متغير مخاطر الائتمان Y1 لا تسبب تغير متغير نسبة التوظيف X3 اي ان التغيرات السابقة في Y1 لا تفسر التغيرات الحالية في X3 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.86637)) وقيمة P-value هي (0.4327) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة معنوية , كما ان تغير متغير نسبة التوظيف X3 لا تسبب تغير متغير مخاطر السيولة Y2 اي ان التغيرات السابقة في X3 لا تفسر التغيرات الحالية في Y1 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.55514)) وقيمة P-value هي (0.2309) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية

مخاطر السيولة Y2

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4762	0.76431	30	Y2 does not Granger Cause X1
0.3761	1.01713		X1 does not Granger Cause Y2

بعد تخلف فترتين زمنييتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر السيولة Y2 على الرافعة المالية X1, اي بمعنى تغير متغير مخاطر السيولة Y2 لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية X1 اي ان التغيرات السابقة في Y2 لا تفسر التغيرات الحالية في X1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.76431)) وقيمة P-value هي (0.4762) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرافعة المالية X1 لا تسبب تغير متغير مخاطر السيولة Y2 اي ان التغيرات السابقة في X1 لا تفسر التغيرات الحالية في Y2 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.01713)) وقيمة P-value هي (0.3761) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2137	1.64244	30	Y3 does not Granger Cause X1
0.3530	1.08601		X1 does not Granger Cause Y3
0.0850	2.72551	30	Y3 does not Granger Cause X3
0.1730	1.88338		X3 does not Granger Cause Y3

بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر رأس المال Y3 على الرافعة المالية, X1 اي بمعنى تغير متغير مخاطر رأس المال (Y3) لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية { (X1) اي ان التغيرات السابقة في Y3 لا تفسر التغيرات الحالية في {X1} من خلال مقارنة F المحسوبة (1.64244)) وقيمة P-value هي (0.2137) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرافعة المالية (X1) لا تسبب تغير متغير رأس المال { (Y3) اي ان التغيرات السابقة في X1 لا تفسر التغيرات الحالية في {Y3} من خلال مقارنة F المحسوبة (1.08601)) وقيمة P-value هي (0.3530) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

اما اثر مخاطر رأس المال Y3 على نسبة التوظيف X3, بمعنى اي تغير متغير رأس المال (Y3) لا تسبب تغير متغير نسبة التوظيف X3 اي ان التغيرات السابقة في Y3 لا تفسر التغيرات الحالية في X3 من خلال مقارنة F المحسوبة (2.72551) وقيمة P-value هي (0.0850) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير نسب التوظيف X3 لا تسبب تغير مخاطر رأس المال Y3 اي ان التغيرات السابقة في X3 لا تفسر التغيرات الحالية في Y3 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.88331) وقيمة P-value هي (0.1730) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

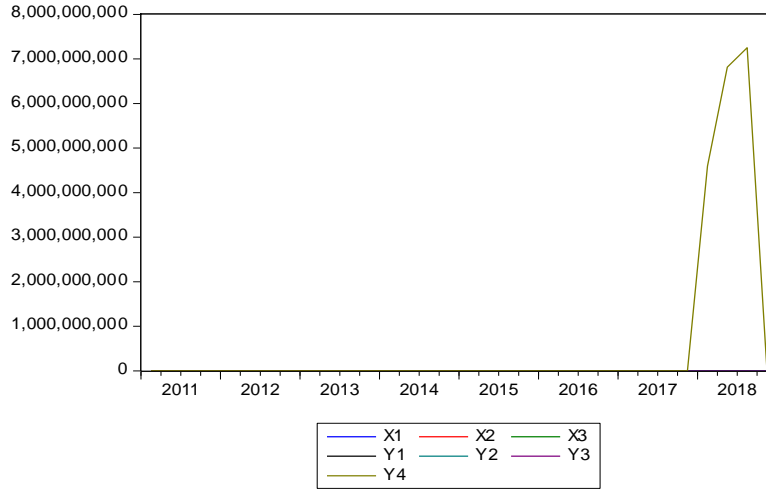
Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1694	1.90789	30	Y4 does not Granger Cause X1
0.4813	0.75318		X1 does not Granger Cause Y4
0.1714	1.89423	30	Y4 does not Granger Cause X2
0.7683	0.26632		X2 does not Granger Cause Y4
0.0162	4.88242	30	Y4 does not Granger Cause X3
0.0208	4.53682		X3 does not Granger Cause Y4

بعد تخلف فترتين زمنييتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر السوق Y4 على الرافعة المالية X1, اي بمعنى تغير متغير مخاطر السوق Y4 لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية X1 اي ان التغيرات السابقة في Y4 لا تفسر التغيرات الحالية في X1 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.90789)) وقيمة P-value هي (0.1694) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرافعة المالية X1 لا تسبب تغير متغير السوق Y4 اي ان التغيرات السابقة في X1 لا تفسر التغيرات الحالية في Y4 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.75318)) وقيمة P-value هي (0.4813) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

اما اثر مخاطر السوق Y4 على نسب الرصيد X2, بمعنى اي تغير متغير السوق Y4 لا تسبب تغير متغير نسبة الرصيد النقدي X2 اي ان التغيرات السابقة في Y4 لا تفسر التغيرات الحالية في X2 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.89423)) وقيمة P-value هي (0.26632) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير نسبة الرصيد النقدي X2 لا تسبب تغير متغير مخاطر السوق Y4 اي ان التغيرات السابقة في X2 لا تفسر التغيرات الحالية في Y4 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.26632)) وقيمة P-value هي (0.7683) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

و يمثل الشكل الاتي كل الاختبارات المتاحة لمتغيرات الدراسة على مستوى العلاقة السببية .

الشكل (2) الاختبارات الاحصائية لمصرف الخليج التجاري



3- بنك ابو ظبي التجاري

مخاطر الائتمان Y1

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1445	2.09221	30	Y1 does not Granger Cause X1
0.3163	1.20589		X1 does not Granger Cause Y1
0.0698	2.96598	30	Y1 does not Granger Cause X3
0.3780	1.01165		X3 does not Granger Cause Y1

بعد تخلف فترتين زمنييتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر الائتمان (Y1) الى الرافعة المالية (X1) ، اي بمعنى تغير متغير مخاطر الائتمان (Y1) لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية { (X1) اي ان التغيرات السابقة في Y1 لا تفسر التغيرات الحالية في {X1} من خلال مقارنة F المحسوبة (2.09221) وقيمة-P value هي (0.1445) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية ، كما ان تغير متغير الرافعة المالية (X1) لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان { (Y1) اي ان التغيرات السابقة في X1 لا تفسر التغيرات الحالية في {Y1} من خلال مقارنة F المحسوبة (1.20589) وقيمة-P-value هي (0.3163) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

اما اثر مخاطر الائتمان (Y1) على نسبة التوظيف (X3) ,بمعنى اي تغير في متغير مخاطر الائتمان (Y1) لا تسبب تغير متغير نسبة التوظيف (X3) {اي ان التغيرات السابقة في Y1 لا تفسر التغيرات الحالية في X3} من خلال مقارنة F المحسوبة (2.96598) وقيمة P-value هي (0.0698) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير نسب التوظيف (X3) لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان (Y1) {اي ان التغيرات السابقة في X3 لا تفسر التغيرات الحالية في Y1} من خلال مقارنة F المحسوبة (1.01165) وقيمة P-value هي (0.3780) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

مخاطر السيولة النقدية Y2

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0477	3.20436	30	Y2 does not Granger Cause X2
0.1745	1.87375		X2 does not Granger Cause Y2
0.0358	3.81455	30	Y2 does not Granger Cause X3
0.5278	0.65564		X3 does not Granger Cause Y2

بعد تخلف فترتين زمنيتين تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر السيولة النقدية Y2 على الرصيد النقدي X2, اي بمعنى تغير متغير مخاطر السيولة (Y2) تسبب تغير متغير الرصيد النقدي (X2) اي ان التغيرات السابقة في Y2 تفسر التغيرات الحالية في X2 من خلال مقارنة F المحسوبة (3.20436) وقيمة P-value هي (0.0477) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة معنوية , كما ان تغير متغير الرصيد النقدي (X2) لا تسبب تغير متغير مخاطر السيولة النقدية (Y2) اي ان التغيرات السابقة في X2 لا تفسر التغيرات الحالية في Y2 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.87375) وقيمة P-value هي (0.1745) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

اما اثر مخاطر السيولة النقدية Y2 على نسب التوظيف X3, بمعنى اي تغير متغير مخاطر السيولة النقدية (Y2) تسبب تغير متغير نسب التوظيف (X3) (اي ان التغيرات السابقة في Y2 تفسر التغيرات الحالية في X3 من خلال مقارنة F المحسوبة (3.81455) وقيمة P-value هي (0.0358) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة معنوية , كما ان تغير متغير نسب التوظيف (X3) لا تسبب تغير متغير مخاطر السيولة النقدية (Y2) اي ان التغيرات السابقة في Y2 تفسر التغيرات الحالية في X3 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.65564) وقيمة P-value هي (0.5278) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

مخاطر راس المال Y3

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.8010	0.22386	30	X1 does not Granger Cause Y3
0.7359	0.31039		Y3 does not Granger Cause X1

بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر راس المال النقدي Y3 على الرافعة المالية X1, اي بمعنى تغير متغير مخاطر راس المال النقدي (Y3) لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية (X1) اي ان التغيرات السابقة في Y3 لا تفسر التغيرات الحالية في X1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.31039) وقيمة P-value هي (0.7359) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية, كما ان تغير متغير الرافعة المالية (X1) لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان (Y3) اي ان التغيرات السابقة في X1 تفسر التغيرات الحالية في Y3 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.22386) وقيمة P-value هي (0.8010) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

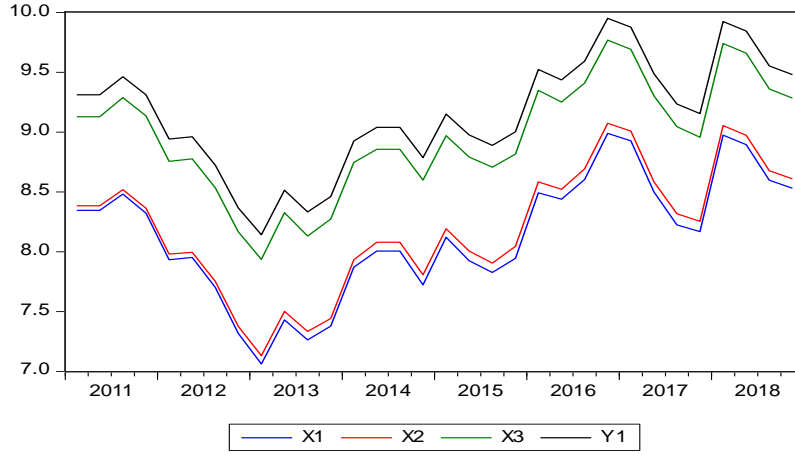
مخاطر السوق Y4

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.9392	0.06290	30	X1 does not Granger Cause Y4
0.2145	1.63819		Y4 does not Granger Cause X1
0.6985	0.36403	30	X2 does not Granger Cause Y4
0.3936	0.96799		Y4 does not Granger Cause X2
0.8610	0.15052	30	X3 does not Granger Cause Y4
0.5006	0.71147		Y4 does not Granger Cause X3

من خلال الجدول لاتوجد اي علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة انفة الذكر والمتغير المعتمد مخاطر السوق لهذا لايعتمد في التحليل

و يمثل الشكل الاتي كل الاختبارات المتاحة لمتغيرات الدراسة على مستوى العلاقة السببية

الشكل 3 الاختبارات الإحصائية لبنك ابو ظبي التجاري



4- بنك دبي الامارات الوطني

مخاطر الائتمان Y1

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5209	0.66949	30	Y1 does not Granger Cause X1
0.9777	0.02258		X1 does not Granger Cause Y1
0.7979	0.22782	30	Y1 does not Granger Cause X2
0.8645	0.14641		X2 does not Granger Cause Y1
0.5889	0.54093	30	Y1 does not Granger Cause X3
0.2890	1.30491		X3 does not Granger Cause Y1

بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر الائتمان Y1 على الرافعة المالية, X1 اي بمعنى تغير متغير مخاطر الائتمان (Y1) لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية (X1) اي ان التغيرات السابقة في Y1 لا تفسر التغيرات الحالية في X1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.66949) وقيمة P-value هي

(0.5209) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرافعة المالية (X1) لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان (Y1) اي ان التغيرات السابقة في X1 لا تفسر التغيرات الحالية في Y1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.02258) وقيمة P-value هي (0.9777) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

اما اثر مخاطر الائتمان Y1 على نسب التوظيف, X3 بمعنى اي تغير متغير مخاطر الائتمان (y1) لا تسبب تغير متغير نسبة التوظيف (X3) اي ان التغيرات السابقة في Y1 لا تفسر التغيرات الحالية في X3 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.54093) وقيمة P-value هي (0.5889) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير نسبة التوظيف (X3) لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان (Y1) اي ان التغيرات السابقة في X3 لا تفسر التغيرات الحالية في Y1 من خلال مقارنة F المحسوبة (1.30491) وقيمة P-value هي (0.2890) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

مخاطر السيولة Y2

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5941	0.53171	30	Y2 does not Granger Cause X3
0.0110	3.40286		X3 does not Granger Cause Y2

بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر السيولة Y2 على نسبة التوظيف, X3 اي بمعنى تغير متغير مخاطر السيولة (Y2) لا تسبب تغير متغير نسبة التوظيف (X3) اي ان التغيرات السابقة في Y2 لا تفسر التغيرات الحالية في X3 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.53171) وقيمة P-value هي (0.5941) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير نسبة التوظيف (X3) لا تسبب تغير متغير مخاطر السيولة (Y2) اي ان التغيرات السابقة في X3 تفسر التغيرات الحالية في Y2 من خلال مقارنة F المحسوبة (3.40286) وقيمة P-value هي (0.0110) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة معنوية . و باتجاه المعاكس

-مخاطر راس المال Y3

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.8210	0.19886	30	Y3 does not Granger Cause X1
0.8461	0.16820		X1 does not Granger Cause Y3

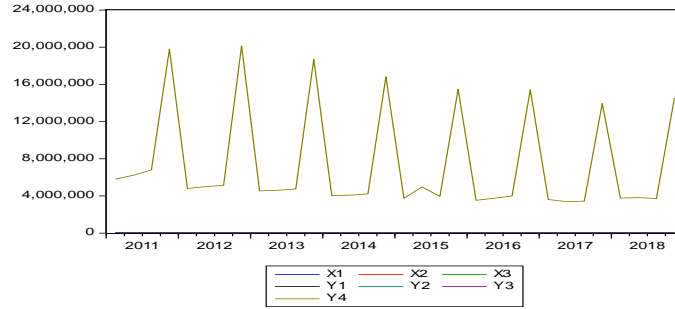
بعد تخلف فترتين زمنيتين لم تكشف سببية (Granger) اثر مخاطر راس المال Y3 على الرافعة المالية, X1 اي بمعنى تغير متغير مخاطر راس المال (Y3) لا تسبب تغير متغير الرافعة المالية (X1) اي ان التغيرات السابقة في Y3 لا تفسر التغيرات الحالية في X1 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.19886)) وقيمة P-value هي (0.8210) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية , كما ان تغير متغير الرافعة المالية (X1) لا تسبب تغير متغير مخاطر الائتمان (Y1) اي ان التغيرات السابقة في X1 لا تفسر التغيرات الحالية في Y3 من خلال مقارنة F المحسوبة (0.16820)) وقيمة P-value هي (0.8461) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) اي دلالة غير معنوية.

مخاطر السوق Y4

Pairwise Granger Causality Tests			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.6018	0.51831	30	Y4 does not Granger Cause X1
0.1564	2.00022		X1 does not Granger Cause Y4
0.7115	0.34511	30	Y4 does not Granger Cause X2
0.9800	0.02026		X2 does not Granger Cause Y4
0.9379	0.06426	30	Y4 does not Granger Cause X3
0.4726	0.77248		X3 does not Granger Cause Y4

من خلال الجدول لا توجد اي علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة انفة الذكر والمتغير المعتمد مخاطر السوق لهذا لا يعتمد النموذج في التحليل. , و يمثل الشكل الاتي كل الاختبارات المتاحة لمتغيرات الدراسة على مستوى العلاقة السببية .

الشكل 4 الاختبارات الاحصائية لبنك دبي الامارات الوطني



الاستنتاجات

1. افرزت التطورات الفكرية في فلسفة الادارة المالية المرونة المالية و اعتبرتها أهم الممارسات الملائمة مع التغيرات في البيئة نتيجة التطور المتسارع في عالم المال والاعمال لابد من مواجهة التحركات اللازمة للوقاية من الصدمة المفاجئة .
2. على الرغم من التأكيد على أهمية المرونة المالية الا ان نجد الدراسات العربية بصورة عامة و العراقية على وجه الخصوص تكاد تخلو من هذه التوجهات المهمة .
3. يجب على المصارف الاعتماد على مؤشرات المرونة المالية و يجب ان تكون الملائمة مع طبيعة عملها وبيئتها و ان تعكس وضع المصرف للاطراف ذات الصلة التي تتعامل معها .
4. بينت نتائج قياس العلاقة السببية لمصرف بغداد الاهلي ان لا توجد علاقة سببية باتجاهين بين متغيرات المرونة المالية و كل من مخاطر الائتمان و السيولة و رأس المال ، في حين تبين ان هناك علاقة سببية بين متغير نسبة الرصيد النقدي و مخاطر السوق و باتجاهين .
5. بينت نتائج قياس العلاقة السببية لمصرف الخليج التجاري ان لا توجد علاقة سببية باتجاهين بين متغيرات المرونة المالية و كل من مخاطر الائتمان و السيولة و رأس المال و السوق .
6. بينت نتائج قياس العلاقة السببية لبنك ابو ظبي التجاري ان لا توجد علاقة سببية باتجاهين بين متغيرات المرونة المالية و مخاطر الائتمان و السيولة و رأس المال و كشفت السببية وجود اثر بين نسبة الرصيد النقدي و مخاطر السوق و بعلاقة سببية باتجاهين .
7. بينت نتائج قياس العلاقة السببية لبنك دبي الامارات الوطني ان لا توجد علاقة سببية باتجاهين بين متغيرات المرونة المالية و مخاطر الائتمان و مخاطر رأس المال و كشفت السببية وجود اثر بين نسبة الرصيد

النقدي و نسبة التوظيف و مخاطر السيولة و بعلاقة سببية باتجاهين و لا توجد علاقة اثر و ارتباط و علاقة سببية بين متغيرات المرونة المالية و مخاطر السوق .

التوصيات

- 1- تطور الوعي المصرفي لدى الزبائن من خلال قيام المصارف بحملات اعلامية و اعلانية للتعريف بالخدمات و المهام التي يقوم المصرف بها لخلق الاطمئنان عند التعامل مع المصرف من قبل الزبائن
- 2- تبني المصارف التجارية لمؤشرات المرونة المالية و دعمها و تعزيزها في عملها لما لها من دور في تطور المصارف مستقبلا و مواجهتها للالتزامات و تخطيها من خلال زيادة موجوداتها نسبة إلى الديون و توفير النقد و الالتزام بنسبة السيولة القانونية.
- 3- ضرورة الاهتمام بالتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة لما لها من دور في توفير المتطلبات و هذا يتم من خلال فتح خطوط ائتمانية جديدة و توفير التسهيلات اللازمة لكسب ،الضرورية زبائن جدد.
- 4- العمل على تعزيز سبل ادارة المخاطر المصرفية بشتى انواعها من خلال الاطلاع على السياسات المعمول بها في المصارف العالمية.
- 5- ضرورة تبني المصارف و ابراء الاهتمام بموضوع المرونة المالية و دراسة مؤشراتها و جعلها ضمن واقع العمل في الخطط الموضوعية لعمل المصرف لانها تكسب المصرف قدرة على مواجهة الازمات

المصادر

1-المصادر العربية :

أ- الكتب

1. الحسيني، فلاح حسن عداي؛ الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله،. إدارة البنوك - مدخل كمي و استراتيجي معاصر. ط1، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2000 .
2. هندي ، منير صالح ،" ادارة البنوك التجارية ، مدخل اتخاذ القرارات " ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية -مصر ، 2010.

ب- الرسائل و الاطاريح

3. الجبوري، حيدر جاسم عبيد، " توظيف المرونة المالية في الحد من هشاشة المصارف من خلال إدارة المخاطر دراسة - تحليلية في عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" ، اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2017

2- المصادر الأجنبية

A-BOOK

4. Brealley , Richand, "Principles of Corporate Finance", 10th Ed ,The Mc Graw – Hill Companies,Inc,2011
5. Casu, Barbara, Girardone, Claudia, Molyneux, Philip, INTRODUCTION TO BANKING, Pearson Education Limited , 2006
6. Koch, Timothy W., MacDonald , . Scott, Bank Management,7thed,South Western Cengage Learning2010 ,
7. Mizerka, Jacel, Choudhry, Miin , Contemporary Trends in Accounting, Finance and Financial Institutions, springer international publishing , 2018 .
8. Oxford Dictionary , "Oxford Word Power",by Oxford University Press.2011
9. Rose , Peters, " Commercial Bank Management Producing And Selling Financial Services" , Boston, IRWIN , 1991
10. Van Horne. J., "Financial Management and policy". Prentice–Hall International (UK) Limited, London, 2002.

B–Thesis

11. Denis, Naveen D. Daniel & David J. Denis, and Lalitha Naveen," Sources of Financial Flexibility: Evidence from Cash Flow Shortfalls",LeBow College of Business, Drexel University, September , 2008
12. Ferrando, A., Marchica, M. and Mura, R.(2014), Financial Flexibility across the Euro Area and the UK , Working Paper Series, European Central Bank and University of Manchester
13. Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon, Financial Markets and Institutions, 5th ed , McGraw–Hill/Irwin,,2012.

C-Research & Journal

14. Boyao, Xiong, Wanting, Chen, LiuJun, Wang, Yougui, The impact of the liquidity coverage ratio on money creation: A stock-flow based dynamic approach , journal Economic Modelling , 2017
15. Campello, M., Giambona, E., Graham, J. R. and Harvey, C. R., "Liquidity Management and Corporate Investment During a Financial Crisis", Working Paper, 2009.
16. DeAngelo, H. and DeAngelo, L.(2007), Capital Structure Payout Policy, and Financial Flexibility , working paper National Bureau of Economics Research
17. DeAngelo, H., DeAngelo, L., Whited, T.M., "Capital structure dynamics and transitory debt", Journal of Financial Economics, Vol. 99, pp: 235-261, 2011
18. Graham, Campello, M., Giambona, E., J. R. and Harvey, C. R., "Liquidity Management and Corporate Investment During a Financial Crisis", Working Paper, 2009
19. Killi Andreas & Marc Steffen Rapp, and Thomas Schmid," Can financial flexibility explain the debt conservatism puzzle?", Work in progress – please do not quote, This version: March 7, 2013
20. Zenner, Marc, Variankaval, Rama, Berkovitz, Tomer, Mago, Nishant, Conservative capital structures: Reclaiming the throne ,2008.